

## قضية اليوم

## رشى انتخابية: إعفاء 100% من غرامات

من البنود الضريبية اللافتة التي أرسلت في الملحق الأخير للموازنة، اقتراح يرد في المادة 16 يتعلق بإعفاء المكلفين بالضرائب والرسوم التي تتولى فرضها وجبايتها مديرية المالية العامة، من غرامات التحقق والتحصيل بنسبة 100%. وذلك عن المخالفات الحاصلة قبل نشر هذا القانون مهما كانت قيمتها، شرط أن يقدم المكلفون المتخلفون التصاريح الضريبية، وأن يسددوا خلال مهلة ثلاثة أشهر من نفاذ القانون.

هذا الاقتراح الذي لا يمكن فصله عن «الرشى الانتخابية»، ليس سوى نسخة «محدثة» عن المادة 43 من قانون موازنة 2017 التي نصّت على خفض غرامات التحقق والتحصيل بنسبة 85%. ما أدى إلى إعفاء كبريات الشركات من غرامات مستحقة للخرينة على أن تدفع خلال 6 أشهر من تاريخ نفاذ القانون، لكن المادة 16 تقدم هدية أكبر لهؤلاء الذين كان يجب عليهم أن يسددوا 15% من الغرامات ثم سيعفون منها كلياً اليوم!

## تخفيضات هزيلة

يواجه أعضاء اللجنة الوزارية لمناقشة قانون الموازنة العامة إشكالية تتعلق بعدم التزام أي وزير مطالبة رئيس الحكومة له بخفض موازنة وزارته بنسبة 20 بالمئة، إلا أنه بنتيجة التواصل بين الوزراء، صار واضحاً أن الخفض طاول أبواباً محدودة في الموازنات، خاصة أن الموازنة العامة في معظمها تتضمن أبواباً متعلقة بالرواتب وأخرى تتعلق بتقديرات إجتماعية أو صحية لا يمكن المسّ بها. وقد أدى ذلك إلى اقتصار التخفيضات على نحو 2 في المئة فقط من مجمل الموازنة.

زيادة تعرضة الكهرباء  
أم إعادة إحياء صفقة البواخر؟

تلقّ الوزراء ملحقاً لمشروع موازنة 2018 يتضمن عدداً من البنود الضريبية، أبرزها زيادة تعرضة الكهرباء التي لت تصبح نافذة إلا بعد تأميت الكهرباء لمدة 22 ساعة يومياً في مختلف المناطق اللبنانية، ما يوحي بأن هناك اتفاقاً سياسياً على إمرار صفقة استئجار خدمات معاملة إنتاج الكهرباء (البواخر) بالتراضي، إذ إنها الصفقة الوحيدة التي تؤمن زيادة التغذية بالتيار الكهربائي خلال فترة قصيرة وبكلفة مرتفعة، معالم هذه الصفقة قد تنضح في الجلسة المقبلة للجنة الوزارية المكلفة بدراسة الموازنة التي وصلت إلى البند 21. فيما رقم بند زيادة التعرّف هو 26



(دالاتي ونهرا)

المال قدر كلفة دعم الكهرباء لعام 2018 بنحو 2100 مليار ليرة على أساس سعر برمبل النفط 65 دولاراً، لكن لم يكن هناك توافق على حسم هذا الرقم بشكل نهائي في ضوء وجود ترجيحات بأن يكون هناك ارتفاع في سعر برمبل النفط، ما يؤثر على المبلغ الذي سيرصد. أبرز ما سبق هذه الجلسة، أن الوزراء تلقوا «ملحقاً» للموازنة يتضمن عدداً من البنود الضريبية، رغم أن التصريحات التي سبقت الاجتماع كانت تركّز على عدم وجود أي ضرائب إضافية في مشروع موازنة 2018. ومن أبرز هذه البنود المادة 26 بعنوان: «الإجازة لمؤسسة كهرباء لبنان ولشركات امتيازات الكهرباء زيادة تعرفه مبيع الطاقة الكهربائية». وتنص هذه المادة على أنه «ابتداءً من تاريخ تأميت الكهرباء لمدة 22 ساعة يومياً في مختلف المناطق اللبنانية، والذي يعلن بقرار من مؤسسة كهرباء لبنان، على مؤسسة كهرباء لبنان وشركات امتياز الكهرباء، بما فيها الشركات المستردة، أن تعتمد على زيادة تعرفه مبيع الكهرباء للاستهلاك المنزلي والتجاري وفقاً لما يلي:

- إلى 100 ليرة على الشطر الأول حتى 300 كيلواط ساعة.
  - إلى 200 ليرة على الشطر الثاني من 301 كيلواط ساعة.
  - إلى 500 ليرة على الشطر الأخير فوق 501 كيلواط ساعة.
- هذا الاقتراح يشي بتسوية أو اتفاق سياسي يتضمن موافقة الكتل السياسية على زيادة إنتاج الكهرباء بشكل سريع.

القروض لمصلحة المؤسسة بقيمة 14 مليار ليرة، على أن يصار إلى جدولة الديون المتراكمة. اللافت أنه لم يجر نقاش في مسألة إخراج تحويلات الخزينة إلى كهرباء لبنان لدعم تعرفه الكهرباء من الموازنة وتوصيفها بأنها سلفات خزينة وليست دعماً. الهدف من هذه المسألة هو عملية تجميلية للموازنة حتى يتم تخفيف أثرها على نفقات الموازنة وعلى عجزها. على أي حال، تقول المصادر إن وزير

الخارجية و/أو لتحويل ما يعادل قيمتها من الدين العام بالليرة إلى عملات أجنبية و/أو بغية تمويل حاجات الخزينة بالعملات الأجنبية.

تقول المصادر الوزارية إن زيادة المبلغ إلى 6 مليارات دولار تتعلق برغبة وزارة المال تحويل جزء من الدين بالليرة إلى الدولار من خلال «هندسات مالية» تنفذها مع مصرف لبنان. هذه الهندسات تتضمن إصدار وزارة المال سندات خزينة بالعملة الأجنبية يكتتب فيها مصرف لبنان، على أن يدفع الثمن بإطفاء سندات خزينة بقيمة مماثلة، وعلى أن يقوم مصرف لبنان، في المقابل، بالاكتتاب بسندات خزينة بالعملة المحلية بفائدة 1%.

كذلك جرى نقاش يتعلق بكلفة الكهرباء المذكورة في المادة 13 التي تتعلق بإعطاء سلفة خزينة لمؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 2100 مليار ليرة لتسديد عجز شراء المحروقات وتسديد فوائد وأقساط

## محمد وهبة

عقدت اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة مشروع قانون موازنة 2018 أول جلسة لها أمس، برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري، وباشترت دراسة بنود الموازنة، فأقرت بعض البنود، فيما جرى تأجيل بعضها الآخر في انتظار تدقيق بعض الأرقام. واللافت أن وزارة المال أضافت عدداً من المواد الضريبية الجديدة على الموازنة، أبرزها يتعلق بزيادة تعرفه الكهرباء.

وبحسب مصادر وزارية، فقد وصل النقاش إلى المادة 21، وأقرت غالبية المواد التي طرحت على النقاش. ومن أبرز المواد التي علق النقاش فيها للجلسة المقبلة (اليوم)، بانتظار تقديم وزير المال علي حسن خليل بعض الأرقام، المادتان الخامسة وال13.

وحازت المادة الخامسة نقاشاً واسعاً، بعدما طلب وزير المال رفع المبالغ التي ينوي اقتراضها بواسطة إصدارات سندات خزينة بالعملات الأجنبية من 4,5 مليارات دولار إلى 6 مليارات دولار، فلم تُقر هذه المادة في انتظار أن يقدم وزير المال عرضاً مفصلاً للجنة عن حاجات الدولة لعام 2018، والتي تجرّز رفع هذا المبلغ. وهذه المادة بصيغتها المطروحة ضمن مشروع الموازنة، تنص على أنه يجاز للحكومة إصدار سندات خزينة بحدود مبلغ 4,5 مليارات دولار، على أن تستعمل الأموال المقترضة في إطار إعادة هيكلة الدين العام لأجل تمويل استحقاقات الديون

تتضمن الهندسات  
الحكومية إصدار وزارة  
المال سندات خزينة  
بالعملة الأجنبية

على خصوصية منطقة الشوف - عاليه، والتعايش المسيحي - الدرزي، فلا يُمكنه إلا أن يستمع».

## حزب الله - التيار: لا تحالف؟

توصلت المفاوضات بين حزب الله والتيار الوطني الحر إلى نتيجة مفادها أن عدم تحالفهما في دائرتي بعيدا وجبيل - كسروان قد يكون الأفضل لكليهما، بسبب قدرتهما على حصد عدد أكبر من المقاعد. إلا أن القرار النهائي في هذا الشأن متروك للقيادتين السياسيتين للحليفين، ولن يُبث تقنياً.

## رزق يسحب ترشيحه

علمت «الأخبار» أن المرشح في دائرة الشمال الثالثة عن قضاء الكورة غسان رزق تقدم من قيادة الحزب السوري القومي الاجتماعي بطلب سحب ترشيحه من الانتخابات النيابية. ويتزامن قرار رزق مع أجواء الاحتقان التي تسود الكورة بين القوميين، بعد تسريب تسجيل صوتي للنائب السابق سليم سعاده يتهم فيه على الحزب.

